التحول الديمقراطي (اسبابه، شروطه، مستوياته) دراسة حالة العراق

د. احمد غالب محي*

الملخص

أن العراق لا يمر الان بعملية تحول ديمقراطي ، بل بعملية تحول نحو الديمقراطية ، لأن الاول لم يستوف متطلبات تحقيقه ما يجعل منه مطلباً بعيد التحقق على المدى القريب ، بل أنه خلاف ذلك يحتاج الى عقود عديدة لاحقة ولأكثر من جيل قادم.

لكن تشذيب سلبيات المرحلة الحالية ، والقضاء على الصراعات السياسية والحزبية ، وأعتماد الاسس السليمة للتحول الديمقراطي من ألايمان الفعلي بالشرعية الاخلاقية للديمقراطية ، وبناء مؤسسات سياسية مستقرة ، ومجتمع مدني فاعل ، وثقافة سياسية مساهمة .... الخ ، كلها مقومات كفيلة بأختزال المدة الزمنية اللازمة للتحول الديمقراطي لتجعل من هذا الاخير نعمة على العراقيين بدلاً من أن يكون نقمة.

Democratization (the causes, conditions, levels) A Case Study of Iraq

That Iraq does not pass now, the process of democratic transition, but the process of transition towards democracy, because I did not meet the requirements to achieve what makes him too far-verification in the near term, but it otherwise needs to be many decades later and for more than a generation.

But pruning cons of the current stage, and the elimination of conflicts political and partisan, and the adoption of sound foundations for the democratic transformation of faith in the actual moral legitimacy of democracy, and build a stable political institutions, and an active civil society, and the culture of political contribution.... etc., are all the elements capable of with reducing the time required to shift Democrat to make the latter a blessing to the Iraqis rather than a curse.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ومنظومته الشمولية اوائل عقد التسعينيات والعالم يشهد موجة جديدة من التحول الديمقراطي تداعى معها عدد من الانظمة السياسية الاستبدادية والديكتاتورية.

واذا ما كان سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار ايديولوجيته الشيوعية ذات التوجه الشمولي وانفراد الايديولوجية الرأسمالية كقطب اوحد يمثل العامل الخارجي في تمهيد الارضية لأجراء التحولات الديمقراطية ودفع قادة بعض الدول لتبني الخيار الديمقراطي سواء أكان ذلك طوعاً أو قسراً ، فأن للعامل الداخلي دور كبير ايضاً في إنجاح عمليات التحول تلك من حيث توفر الشروط الموضوعية الملائمة للتحول وجعله يمر بشكل انسيابي وفقاً لمراحل تسلسلية وزمنية أمنت تحقيقه بنجاح.

وفي المحصلة فقد وفر تفاعل العوامل الداخلية والخارجية البيئة الملائمة لأنضاج التحول الديمقراطي وتأمين مستقبل واعد له.

أما العراق فأنه قد مرّ بعملية تحول نحو الديمقراطية بعد مضي ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن على ما مرّت به غيره من الدول أبان موجة التحول الديمقرا طي الثالثة ، لكن هذا التحول الديمقراطي لم يأت ضمن سياق موجة التحول العالمي نحو الديمقراطية، بل جاء بفعل تدخل عسكري خارجي، كما أنه لم يكن حصيلة تطور ظروف موضوعية داخلية هيأت المناخ المناسب لذلك التحول ما نتج عنه تحولاً مشوهاً في الحاضر ولا يدعو للتفاؤل في المستقبل القريب –على اقل تقدير–.

ومن هنا جاء البحث ليتابع واقع ومستقبل التحول الديمقراطي في العراق إنطلاقاً من فرضية مفادها ان التحول الديمقراطي في العراق لم يتحقق بعد لعدم توفر الشروط الموضوعية الملائمة لأنضاجه على الصعيدين الداخلي والخارجي. يمكن أن نكون في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، لكن ليس في مرحلة تحول ديمقراطي. كما ان ذلك التحول لن يتحقق في المستقبل القريب المنظور لعدم استكمال متطلبات وشروط وجوده وأنه يحتاج لفترة زمنية طويلة لكي يتحقق. وإنطلاقاً من ذلك سيتم تقسيم البحث الى عدة محاور وفقاً للأتي :

أولاً:– مفهوم التحول الديمقراطي.

ثانياً:– أسباب التحول الديمقراطي والياته.

ثالثاً:- شروط التحول الديمقراطي ومتطلباته.

رابعاً:- واقع التحول الديمقراطي في العراق .

خامساً:- مستقبل التحول الديمقراطي في العراق.

أولاً:- مفهوم التحول الديمقراطي

يشير مفهوم التحول الديمقراطي الى عملية تدرجية تتحول اليها المجتمعات عن طريق مؤسساته السياسية وأتجاهاتها من خلال عمليات وأجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية(١) .

وفي هذا الاطار ، فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما هي في واقع الامر دراسة لطبيعة الدولة ودورها و مستقبل النظام السياسي ، ولذلك فهي عملية معقدة للغاية لأنها تشير الى التحولات في الابنية والاهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، فهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (٢).

ويعرف (شميتر) التحول الديمقراطي بأنه ((عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو أمتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل ، أذن هي عمليات وأجراءات يتم أتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر(٣).

وبنفس المعنى يعرف البعض مفهوم التحول الديمقراطي على أنه ((تراجع نظم الحكم السلطوي بأشكالها كافة لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة بوصفها وسيلة لتداول السلطة والوصول اليها وذلك بديلاً عن حكم الفرد وأنتهاك القوانين والدستور)) (٤).

لذلك ، فأن التحول الديمقراطي يشير الى وجود مرحلة وسط بين نظامين ، إذ يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكك للنظام الديكتاتوري وصولاً الى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر اليات ديمقراطية(٥).

على أن هذا التحول لا يتم على دفعة واحدة ، وبمرحلة واحدة ، بل أنه يتطلب عدة مراحل تحدث فيها أنتقالات نوعية بحيث يتهيأ المناخ السياسي المناسب لأنبات الديمقراطية بدءاً من الاتفاق على تبني الخيار الديمقراطي وصولاً الى اعلى مراحل النضج الديمقراطي الذي يقوم على أساس توافر مستلزمات وجوده من دستور ، وتعددية حزبية ، ومجتمع مدني فاعل ، وثقافة سياسية مساهمة.... ألخ.

أذاً ، فأن التحول الديمقراطي هو عملية مستمرة تدور حول أربعة مراحل أساسية يتوقف عليها نجاح ذلك التحول من عدمه ، وهذه المراحل هي(٦):-

١- مرحلة أتخاذ قرار التحول الى النظام الديمقراطي أو مرحلة الانطلاق الفعلي ، وذلك بظهور إجماع حول ضرورة التحول والعمل على الاستجابة للمطالب وبناء المؤسسات السياسية ، وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان.

٢- مرحلة التحول عن النظام السلطوي ويتم فيها الاستعداد والتأهب للتحول الى النظام الديمقراطي ، إذ تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي تهدد سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي . وفي هذه المرحلة تتوفر الظروف الملائمة للأنطلاق نحو التحول الديمقراطي.

٣- مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي مثل إصدار قانون الانتخابات وقانون الاحزاب ، وتحديد موعد للأنتخابات والياتها وغيرها.

٤- مرحلة تدعيم وتأمين التحول الديمقراطي أو مرحلة السير نحو النضج الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية وهذا ما يؤدي الى النضج الديمقراطي.

من خلال ما تقدم يتضح بأن (الديمقراطية) هي نتاج عملية تحول ومحصلة أخيرة له ، فهي خاتمة مراحل متعددة ، وذروة لمجموعة أنتقالات لايمكن للديمقراطية أن تتحقق بدونها. فالديمقراطية لاتؤدي الى نفسها بشكل أوتوماتيكي بل يجب أن تسبقها مرحلة تحول ديمقراطي ومن قبلها مرحلة الانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي ومن قبلها مرحلة التحول الدستوري(٧) ، لتكون الديمقراطية في النهاية هي خاتمة المطاف.

ثانياً:- أسباب التحول الديمقراطي والياته

يتطلب الانتقال من نظام سياسي تسلطي الى اخر ديمقراطي عملية (أستنبات) للديمقراطية ، أي أن يكون الغرز أصيلاً نابعاً من واقع المجتمع وغير دخيل عليه ، وعملية الاستنبات تتطلب قاعدة مجتمعية واقتصادية وثقافية وسياسية ليصبح المجتمع قابلاً للدخول في مجرى التطور الديمقراطي الذي ينطوي على قبول كل الاطراف الحاكمة ولامحكومة بشروط العملية الديمقراطية كاملةً. ويقدم علماء السياسة أربعة مداخل للقبول بعملية التحول والاصلاح الديمقراطي ، إذ تشكل هذه المداخل متغيرات التفاعل للأنتقال صوب الاصلاح الديمقراطي(٨) :-

١- مدخل التحول الاقتصادي – الاجتماعي ، ويتضمن أرتفاع مستوى التعليم ، وأتساع حجم الطبقة الوسطى ، وتعقد العملية الاقتصادية بحيث يصعب على الدولة إدارتها بمفردها وإشراك القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

٢- مدخل الثقافة السياسية ، وجود ثقافة سياسية تشجع الحريات المدنية والسياسية، وتقبل فكرة وجود سلطة محدودة وتساعد كثيراً على التحول الناجح.

٣-القيادة السياسية ، قد لاتتوافر المتغيرات السابقة ولكن مع وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية وعملية الاصلاح يمكن أن تنقل هذه القيادات بلدانها الى طريق الديمقراطية.

٤- المدخل الدولي ، الذي يهيئ ظرفاً مشجعاً وتشجيعياً وضغوطاً بأتجاه عملية التحول الديمقراطي والاصلاح.

يتضح من المداخل النظرية لعمليات الاصلاح الديمقراطي وكذلك من الواقع العملي الملموس لتجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم ضمن ما بات يعرف بـ ((موجات التحول الديمقراطي)) بأن العوامل الداخلية والخارجية هما المحرك الرئيس الذي ترتكز عليه عملية التحول تلك ، فالعديد من التحولات الديمقراطية كانت مرتبطة بتفاعلات وتغيرات تعمل في داخل الدولة نفسها أما بسبب تردي الشرعية السياسية للنظام وانهياره عن طريق ثورة شعبية وحلول نظام ديمقراطي اخر محله ، أو بسبب رغبة النخب الحاكمة بضرورة إجراء التحول الديمقراطي أما بسبب توفر القناعة لديها أو تجنباً لعواقب وخيمة يمكن أن تحدث في حالة عدم الامتثال للدعوات المنادية بالديمقراطية.

أما على الصعيد الخارجي ، فأن الدعوات الدولية الغربية المنادية بالديمقراطية ضمن الحملة العالمية الغربية لنشر مبادئ الديمقراطية الليبرالية جعلت من التحول الديمقراطي شرطاً لا مناص من فرضه خصوصاً على الدول النامية بعد أن تم أتخاذه كوسيلة ضغط حينما تم ربطه بالمساعدات والقروض والمنح الاقتصادية ، لا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد القطب الرأسمالي الاوحد المتمثل بالولايات المتحدة الاميركية والغرب وتسيّد هيمنتها على العالم.

أذاً ، فأن هنالك علاقة وثيقة جداً وتداخل شديد الارتباط بين العاملين الداخلي والخارجي بحيث كان الاصلاح الداخلي في كثير من الحالات أستجابة للدعوات الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة والغرب ، والعكس صحيح أيضاً من حيث أن الاستبداد السلطوي للأنظمة الحاكمة كان مدعاة لأن يتم التحول نحو الديمقراطية بفعل تدخل خارجي حتى لو تطلب ذلك أستخدام أسلوب القوة العسكرية كما حدث في العراق عام ٢٠٠٣.

فالخارج شريك الداخل في الاعلام والتثقيف والتنشئة وفي تنمية الطموح الديمقراطي أو قمعه ، والقوى الخارجية الكبرى شريكة في الحاضر وتشكيل المستقبل. وبالتالي ، فأن العوامل الخارجية ليست محايدة فبعضها مرجح للتحول الديمقراطي ومساند له ، وبعضها معوق له أو غير مشجع على أقل تقدير(٩).

كما أن أتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي كان له تأثيراته الملموسة من عدة أوجه ، فمن ناحية مثل التحول نحو الديمقراطية عاملاً محفزاً للقوى الاجتماعية المحلية المطالبة بالأصلاح السياسي للدفع في سبيل الانفتاح السياسي ، ومن ناحية أخرى فقد وجدت النظم الحاكمة نفسها في موقع يفرض عليها تجديد روافد شرعيتها بمصادر ديمقراطية بعد أن أصبح التحول الى هذه الديمقراطية السمة الاكثر بروزاً على الصعيد الدولي(١٠).

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد ثلاثة اليات تتم من خلالها عملية التحول الديمقراطي ، وهذه الاليات هي :-

١- التحول في أعقاب ثورة أجتماعية

حيث إن شرعية النظام السياسي تصل ألى أعلى مستويات التردي ، والسخط الشعبي يصل حداً لا يبقى أمام النظام السياسي الديكتاتوري من حل سوى التنحي عن

الحكم أو أن يتم خلعه بالقوة ، والمثال على ذلك ما حدث في تونس عام ٢٠١٠ ومصر عام ٢٠١١ وما تبعها بعد ذلك في عدد من الدول العربية الاخرى.

٢- التحول بفعل تدخل خارجي

أي أن التحول بأتجاه الديمقراطية يأتي عن طريق قوة عسكرية خارجية تعمل على إسقاط النظام الديكتاتوري وإحلال نظام ديمقراطي اخر محله تحت أي مسمى كان (أحتلال ، تحرير).هذا النوع من التحول يكون مرهوناً بأرادة الدولة الاجنبية ورغبتها في نشر الديمقراطية وفقاً للطراز الذي يلائم توجهاتها والنموذج الذي يخدم مصالحها حتى ولو لم يكن ذلك يتساوق مع بنية المجتمع المحتل (بفتح ألتاء) ومنظومته القيمية، أو حتى لو كان ذلك التحول سابقاً لأوانه لعدم أكتمال الشروط الموضوعية اللازمة لأنضاجه.

٣- التحول بفعل التغير في إدراك القيادة السياسية

حيث تعد القيادة السياسية أحد أهم العوامل التي تدفع بأتجاه أتخاذ قرار التحول الديمقراطي ، وكذلك نجاح أو فشل ذلك التحول ، إذ لا يعد توفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول ، وانما يلزم الامر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[١١].

ويحدد (سيمور مارتن ليبست) القيادة السياسية التي تكون على مستوى عالي من الالتزام بالديمقراطية والراغبة في تولي الحكم على اساس التنافس السلمي كشرط ومتطلب رئيسي من متطلبات النظام الديمقراطي[١٢]. هذا بالأضافة الى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي الى إضعاف الابنية التي يوكل اليها دور هام في عملية الانتقال الى الديمقراطية ، كما ان النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل(١٣).

ثالثاً:- شروط التحول الديمقراطي ومتطلباته

لا يمكن للتحول الديمقراطي أن يتم الا بوجود عدة متطلبات واليات تنظم عملية الانتقال تلك وتتحكم في سيرورتها ، ولعل أبرز هذه الشروط والمتطلبات :-

١- تحقيق مفهوم الدولة القانونية

بما في ذلك الارتكاز على دستور ديمقراطي يكون منبثقاً عن ارادة الجماهير سواء بأنتخاب جمعية تأسيسية تتولى مهمة اقراره، او بأستفتاء الشعب عليه.

فالدسترة (Constitutionlization) هي عملية سياسية تواكب سياقات الخروج من السلطوية أو الكليانية والانتقال الى الديمقراطية ، وتحديد سلطات المحكومين في ظل النظام السياسي المزمع الخروج منه من خلال التصورات الدستورية المعيارية والوضعية ، ووضع شرعية جديدة يتزامن مع بروز حدود النسق القانوني الذي يشير الى النظام السياسي القادم.وإن منطق الهندسة الدستورية المواكبة للأنتقال الديمقراطي مبني على رسم التوازنات التي يتوصل اليها في السياق الانتقالي ، ويتطلب ذلك قبول قواعد العمل السياسي في إطار نظام دستوري ديمقراطي(١٤).

كما يتضمن المفهوم القانوني للدولة صياغة نظام قانوني للحقوق والحريات وتدعيمها بضمانات لئلا تنتهك من جانب السلطة.

وفوق هذا وذاك يشترط هذا المفهوم وجود دولة المؤسسات التي تتمتع بصفة الثبات والاستقرار والديمومة والتي تخضع لأليات وضوابط تضمن عدم احتكار السلطة من جانب هيئة من الهيئات كما انها تفرض على الحاكم الخضوع للقانون والمسائلة فيما اذا تجاوز الاختصاصات والصلاحيات المنوطة به.

وبحسب (سيمور مارتن لبست) فأن الدولة نفسها ليست سوى واحدة من المؤسسات أوالاشكال السياسية العديدة ، وان المؤسسات السياسية ليست سوى واحدة من مجموعات عديدة من المؤسسات الاجتماعية[١٥].

٢-وجود مجتمع مدني فاعل لما ينطوي عليه من امكانات الحد من الاستبداد السلطوي للحاكم ، فضلاً عما يشتمل عليه هذا المفهوم من سلوك سياسي مدني يتجاوز المفاهيم التقليدية القائمة على اساس الدين ، الطائفة ، العرق ، بما يضمن السبل الكفيلة واللازمة للتحول الديمقراطي. (فمؤسسات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية ، وبالمقابل فأن الديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني ، فهي صيغة سلمية لأدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف)(١٦).

٣-اقرار مبدأ التعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) بوصفها التعبير المادي المباشر عن حرية التعبير ، شريطة ان تشكل هذه التعددية ضماناً لعدم احتكار

الحق السياسي لفرد دون اخر وتقود الى وجود احزاب حقيقية قادرة على تأطير المجتمع واستيعابه سياسياً ، وتكون قادرة على تقبل تداول السلطة وإمكانية التغيير السلمي لها.

٤-وضع الية لتداول السلطة سلمياً وقانونياً سواء أكانت بالتغيير الكامل أم بالتعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري لحكم الشرعي، الممثل للسيادة طبقاً للأحكام الدستورية المقررة ، وان تصبح هناك الامكانية للقوى السياسية المختلفة والتي تتنافس بشكل سلمي للوصول الى السلطة من تحقيق برامجها السياسية والاقتصادية، وان تقود هذه الالية الى امكانية تغيير قوى سياسية من خارج السلطة لقوى سياسية في السلطة بالأستناد الى الارادة الشعبية[١٧].

٥-وجود ثقافة سياسية تؤمن بمبدأ الديمقراطية فكراً وسلوكاً سواء أكان ذلك على صعيد الجماهير أم النخب الحاكمة، ولا ينفصل ذلك الامر بطبيعة الحال عن مستويات التعليم الموجودة، وعن مدى أتساع أو انخفاض حجم الطبقة الوسطى، فضلاً عن مستويات التنشئة الاجتماعية-السياسية التي تسهم إسهاماً فاعلاً في إنضاج الوعي السياسي وتهيئة الارضية المناسبة لنشر ثقافة سياسية مساهمة تسهم في الاسراع في عملية التحول الديمقراطي وإنضاجه.

فالتنشئة الاجتماعية – السياسية هي أهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظام السياسي من حيث هي فعالية تهدف الى زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة القيم والافضليات وفقاً للأطار الفكري للنظام القائم وتوسيع النشاط والتعاون عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة بوضع جدولة تلك القيم والافضليات[١٨].

وبناءاً على متطلبات التحول الديمقراطي السالفة الذكر يحدد (فرانسيس فوكوياما) اربعة مستويات يمكن بناءاً عليها تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وهذه المستويات هي[١٩]:-

المستوى الاول : المستوى المعياري ، وهو المستوى الاكثر سطحية والذي يتضمن تعهداً معيارياً لفكرة الديمقراطية أي انه يقوم على الايمان المبدأي بالشرعية الاخلاقية للديمقراطية دون أن يقترن ذلك بالضرورة بوجود ابنية مؤسسية.

المستوى الثاني: وهو مستوى المؤسسات السياسية ، أي ان الديمقراطية تتعزز بوجود المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية ، الانظمة الانتخابية ، الهيئات التشريعية والتنفيذية.

المستوى الثالث: وهو المستوى الذي يشمل وجود المجتمع المدني – التركيبات الاجتماعية التي تتكون بطريقة عفوية تلقائية (الاتحادات ، النقابات ، وسائل الاعلام المستقلة ، جماعات الحقوق المدنية) الموجودة خارج نطاق سيطرة الدولة ، وتؤدي مهمة تحقيق التفاعل بين الافراد والحكومة.

المستوى الرابع والاخير: الذي يشتمل على الثقافة السياسية والذي يتضمن تبلور وعي سياسي قادر على استيعاب مفهوم الديمقراطية بما يصب في النهاية في صالح فكرة المواطنة وهذا المستوى هواكثرالمستويات عمقاً لكونه يمثل التربة الاكثر صلاحية لغرس القيم الديمقراطية واحتضان البذور النابتة للمؤسسات الديمقراطية.

ووفقاً لفوكوياما فأنه اثناء الانتقال من المستوى الاول الى المستوى الرابع- من السطحي الى العميق- يأخذ التغيير بالتباطؤ تدريجياً وبشكل يصعب تحقيقه على المستوى الرابع ، أي ان بناء المؤسسات وتغييرها هو أيسر من تغيير الثقافة السياسية. فالديمقراطية لا تعتبر قوية ومتماسكة ما لم تكن متأصلة في ثقافة المجتمع السياسية.

وبعد هذا الاستعراض لشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي نأتي الان لتطبيقها على الواقع العراقي ، وعلى وجه التحديد فرضية فوكوياما في التحول الديمقراطي ، وهل أن العراق قد تمكن من أستيفاء تلك الشروط والمتطلبات ليتحول نحو الديمقراطية بشكل طبيعي وأنسيابي ؟ أم أن هناك عقبات ومعوقات حالت دون تحقيق ذلك؟. هذا ما سنحاول الاجابة عليه في المحور القادم.

رابعاً : واقع التحول الديمقراطي في العراق

بحسب فرضية فوكوياما في التحول الديمقراطي وبالتطبيق على الحالة العراقية نجد أن العراق لا يزال يشهد تعثراً في عملية تحوله نحو الديمقراطية بسبب عدم اشتماله على الاسس والمقومات اللازمة لذلك التحول والتي اسلفنا ذكرها الان.

واذا ما كان العراق قد لامس في عملية تحوله نحو الديمقراطية المستويات الثلاثة الاولى وإن كان بشكل سطحي (فوقي) لا يعبر سوى عن مظهر دون الجوهر، ، فأن المستوى الرابع (الثقافة السياسية) لا يزال هو العقبة الاكبر بوجه عملية التحول تلك بسبب عدم تبلور مفهوم الديمقراطية – لحد الان- في الوعي الجمعي العراقي ولأن هذه الديمقراطية لم تكن

وليدة بيئتها ، وبالتالي لم تكن تعبر عن خصوصيات المجتمع العراقي. فلقد شهد العراق عملية تحول نحو الديمقراطية تمت بعد اسقاط النظام الشمولي فيه في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ لكن هذا التحول لم يتم بفعل داخلي وعلى اياد وطنية بل انه جاء بفعل تدخل خارجي على يد الولايات المتحدة الامريكية ، وبالتالي فأن هذا التحول لم يكن حصيلة تطور داخلي ولم يتأت على شكل صيرورة اجتماعية- سياسية وانما تم فرضها من اعلى ولم يسمح للديمقراطية ان تنبت في التربة المناسبة لها .

ولذلك ، فقد ظلت "الديمقراطية العراقية " على صعيد الشعارات فقط دون ان تنفذ الى العقل السياسي العراقي او ترتقي الى مستوى السلوك السياسي والممارسة السياسية .

ولو اخذنا فرضية (روبرت دال) حول التحول الديمقراطي والذي يرى فيه بأن ((تنافس النخبة الذي يسبق المشاركة الشعبيه قد يوجد بعض الخبرة للانتقال للديمقراطية))(٢٠) ، لوجدنا ان معظم اعضاء النخبة الحاكمة لايزالون يعانون من قصور واضح في فهم الديمقراطية ، لابل انهم يحاولون في كثير من الاحيان القفز على قواعدها وسلوكياتها من خلال فرض رؤية واحدية الامتثال والسلوك .

هذا على صعيد النخب ، اما على صعيد الجماهير فأن عامتهم بات يشكك في الشرعية الاخلاقية للديمقراطية التي جاءت بها الولايات المتحدة والغرب بفعل ما افرزه واقع الأحتلال من محاصصات عرقية وطائفية كانت الموطنة العراقية هي الخاسرالاكبر فيه .

أما على صعيد المأسسة السياسية (المستوى الثاني) فعلى الرغم من ان العراق قد تمكن من ان يقطع شوطاً مهماً نحو قيام بنية مؤسسية (الهيئات التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ، مؤسسة الدستور) إلا ان تلك المؤسسات لا تزال تفتقر الى الاستقرار والفعالية بسبب غياب قاعدة اساسية من الثقة بين اعضاء النخبة السياسية الحاكمة وجعل تلك المؤسسات خاضعة للتوافقات والتساومات ، الامر الذي اصاب عملها بالشلل مما افرغ القيمة الديمقراطية لتلك المؤسسات من مضمونها الحقيقي.

وبخصوص المجتمع المدني (المستوى الثالث) فلا يزال التقليدي في العراق يطغى على الحديث والعصري.

صحيح ان انخراط المؤسسات التقليدية(المؤسسة العشائرية ، المؤسسة الدينية) في العملية السياسية يمثل الشرط اللازم للحراك الاجتماعي الذي يمثل بدوره الشرط اللازم للحراك السياسي المطلوب للتحول الديمقراطي ، الا ان طغيان منظومة القيم التقليدية لتلك التنظيمات على منظومة القيم الديمقراطية قد وقف حائلاً بوجه تحقيق السلوك السياسي المدني للدولة العراقية التي تمر بعملية تحول نحو الديمقراطية.

وأذا ما علمنا بأن الثقافة السياسية هي اكثر المستويات عمقاً ، والتربة الاكثرصلاحية لغرس البذور النابتة للمؤسسات الديمقراطية – بحسب فوكوياما — وان الثقافة السياسية كعادة اخلاقية لا تتغير بسرعة وانما مع تقدم الاجيال من خلال أنتقال التقاليد والاعراف ، فأننا سنكون امام النتيجة المنطقية وبناءاً على المعطيات السابقة الذكر بأن التحول الديمقراطي في العراق لم يتحقق بعد لأنه لم يجد الشروط الموضوعية الملائمة لأنباته لا سيما الاستعداد النفسي والذهني اللازم لأنضاج المشروع الديمقراطي ، فلا ديمقراطية من دون وعاء يحتويها وينضجها وينميها على صعيد الفكر والسلوك والممارسة. يمكن ان نكون الان في مرحلة التحول نحو الديمقراطية ولكننا لسنا في مرحلة تحول ديمقراطي.

مستقبل التحول الديمقراطي في العراق

من خلال ما تم أستعراضه ، فأننا نعتقد بأن التحول الديمقراطي في العراق لن يتحقق في المستقبل القريب بل انه يحتاج –على اقل تقدير– الى اكثر من جيل ولعقود عديدة لاحقة.

لكن علينا أن لا نصاب بالأحباط طالما ان هنالك بادرة امل لتحقيق ذلك مستقبلاً — وان كان ذلك على المدى البعيد– فما هو غير قابل للتحقيق اليوم يمكن ان يتحقق مستقبلاً شريطة أن يتم تشذيب سلبيات المرحلة الحالية ، وأن يتم اعتماد عدد من الاجراءات التي هي من وجهة نظرنا كفيلة بأختزال المدة الزمنية المقترحة للتحول الديمقراطي ، ناهيك عن كونها تنتج تحولاً ديمقراطياً متسقاً مع الواقع السياسي العراقي لا خارجاً عنه، وابرز هذه الاجراءات :

١– العمل على مأسسة الدولة والابتعاد عن شخصنتها وذلك يفترض وجود مؤسسات ثابتة ومستقرة تتمتع بصفة الفاعلية وان عليها ان تخرج من حالة الشلل التي هي عليه الان.

فالدولة حسب توصيف (جورج بوردو) ليست مجرد مجتمع سياسي يقوم على سلطة عامة ، وإنما هي مرحلة حديثة من مراحل تطور شكل السلطة السياسية والمجتمع السياسي ،

تتمثل هذه المرحلة بالأنتقال من مرحلة السلطة الشخصية (المشخصنة) التي يتمتع بها الحاكم كونها ملك أو أمتياز له ، الى مرحلة السلطة المجردة (الممؤسة) التي تنفصل عن شخص الحاكم ويصبح الحاكم مجرد شخص عرضي يمارس السلطة بأسم الشعب(٢١). ومتى ما ترسخت المؤسسات السياسية ستصبح الاجواء مناسبة لعملية التحول نحو الديمقراطية ، على أعتبار أن المؤسسات السياسية هي القنوات التي يمر من خلالها العمل السياسي بشكل سلمي بعيداً عن الصراع والعنف مما يوفر الاجواء المناسبة للتحول الديمقراطي مستقبلاً.

٢- بناء قاعدة اساسية من الثقة بين القيادات والنخب السياسية الموجودة على الساحة لكي ينسحب ذلك الامر على العلاقة بين التكوينات الاجتماعية والمذهبية والدينية. فلقد اثبتت تجربة الاعوام القليلة السابقة ان الاحتقان السياسي هو الاصل في الاحتقان الاجتماعي الذي عاشه العراق. ومتى ما تعززت الثقة ومدت جسورها أصبحت الوحدة الوطنية اكثر متانة ورصانة وبالتالي ستصبح عملية الانتقال للديمقراطية امراً سهلاً وميسوراً.

٣- الاسراع في إصدار قانون الاحزاب السياسية ، فالاساس في النظام الديمقراطي يقوم على عملية الوصول الشرعي للسلطة ، وشرعية هذا الوصول لا تتحقق الا في ظل وجود مؤسسة حزبية مؤطرة بتنظيم قانوني يتيح ممارسة العمل السياسي للبعض منها ويحضره على البعض الاخر.

لكن العراق لا يزال يفتقد – وبعد مضي اكثر من عشر سنوات على اسقاط النظام الشمولي – لقانون الاحزاب الذي ينظم العملية السياسية ويحد اسسها.فالكثير من الاحزاب الحالية هي مجرد واجهة لشخصيات طائفية وعرقية وعشائرية التي هي بعيدة كل البعد عن السلوك السياسي المدني والحضاري. ووفقاً لتقرير السيدة (رند رحيم فرنكي) التي شغلت منصب سفيرة العراق لدى الولايات المتحدة فأن الاحزاب السياسية العراقية ليست شيئاً أكثر من مجموعات من الموالين تتحلق حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي[٢٢]. وهو ما يشكل عائقاً بوجه عملية التحول المستقبلي نحو الديمقراطية.

وبأعتقادنا فأن حالة التشرذم السياسي والحزبي الموجودة اليوم هي في طريقها الى التقلص في ظل ((حتمية)) صدور قانون الاحزاب السياسية وتشذيب ما لا يتناسب منها مع طبيعة العمل السياسي، إضافة الى ما تولدت من ردود فعل سلبية لدى المواطن العراقي حيال

تلك الاحزاب السياسية نتيجة اخفاقاتها المتكررة والنظر اليها على انها ((تحزبات سياسية)) اكثر من كونها ((احزاب سياسية)). لكن العبرة ليس في كثرة عدد الاحزاب او قلتها بل بمدى ملامستها لهموم الشارع العراقي وايجاد الحلول الموضوعية لمعالجتها. ويكفي ان نستشهد بديمقراطية الولايات المتحدة وبريطانيا التي لا تتوافر سوى على حزبين رئيسين.

٤- اذا كانت الديمقراطية التوافقية قد اقتضتها طبيعة المرحلة السابقة ، واذا كان هذا النوع من الديمقراطية يمثل الحل الامثل لتجاوز ما خلفته السياسات الاستبدادية للعهود السابقة (خصوصاً نظام البعث) من تراكمات ثقيلة ، فأنه يفترض ان لا يتم الاعتداد بهذه الديمقراطية كمرحلة اخيرة وكخيار نهائي يشمل جميع المسائل السياسية ، بل يجب اعتمادها كمرحلة انية تتيح إمكانية تجاوز الازمات السياسية ليتم الانتقال مستقبلاً الى ديمقراطية الاغلبية والاقلية (السياسية) ، أي ديمقراطية (الاستحقاق الانتخابي) لما تنطوي عليه الاخيرة من حراك سياسي ورقابة برلمانية فعالة توفر الارضية الخصبة للتحول المستقبلي نحو الديمقراطية في العراق.

واذا ما كانت هناك من حاجة لأعتماد الديمقراطية التوافقية فأنها يفترض ان تقتصر على القضايا السياسية الجوهرية التي تتطلب توافقات سياسية وان لا تمتد الى جميع مراحل العمل السياسي لأن هذه الديمقراطية غالباً ما اثبتت انها معيقة للعمل السياسي اكثر من كونها ميسرة له.

٥- تفعيل دور المجتمع المدني بأعتباره المقوم الرئيسي الذي تستند عليه عملية التحول الديمقراطي لما يقوم به من دور في الحد من الاستبداد السلطوي للحكومة ومراقبة عملها بشكل مستمر لئلا تتجه نحو الاستئثار والانفراد ، فضلاً عما ينطوي عليه المجتمع المدني من عناصر متحررة في الغالب من الاطر التقليدية الضيقة كالطائفة والقبيلة وارتكازها بدلاً من ذلك على عناصر الطبقة الوسطى ذات التعليم المتنور بما يخدم المسيرة التدرجية للتحول نحو الديمقراطية في العراق.

٦- تحرير القرار السياسي الوطني – قدر الامكان- من الهيمنة الخارجية عليه وخصوصاً من هيمنة الولايات المتحدة الامريكية التي انهت وجودها العسكري في العراق ، لكنها ليست كذلك ابداً من ناحية التأثير في إصدار القرارات السياسية .

وأذا ما كان للولايات المتحدة من حسنة وحيدة في العراق فبأنهائها النظام الشمولي والذي يفترض لهذا الدور أن يتوقف عند هذا الحد وان لا تفرض نموذج جاهز للديمقراطية لا يتسق مع بنية العراق الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد بات معروفاً من الاحداث التي عاشها العراق في ظل الوجود الامريكي بأن سياسة الاخيرة هي سياسة مصالح ومن ثم فأن ديمقراطيتها هي (ديمقراطية مصلحة) لا تخدم ابداً في المستقبل عملية التحول نحو الديمقراطية الجارية في العراق.

٧-مراعاة قضايا حقوق الانسان التي تعتبر احد الركائز الاساسية للتحول الديمقراطي، ولعل اهم قضايا حقوق الانسان واكثرها الحاحاً هي تلك المتعلقة بضمان العيش الكريم واللائق للمواطن العراقي من خلال الاهتمام بالواقع المعاشي والخدمي وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة والفساد ، مع ضمان توزيع عادل للدخل والثروة ، وضمان محاكمة عادلة للسجناء والموقوفين. فعلى اساس الاستجابة لمطالب المواطنين تتوقف شرعية النظام ، واذا ما استمر النظام العراقي على هذا المستوى من الضعف في الاستجابة ، فأننا نعتقد انه سيعاني التدني مستقبلاً في مستوى شرعيته بما يفرغ عملية التحول الديمقراطي من مضمونها الحقيقي.

٨- اعتماد النظام الانتخابي الامثل الذي يعبر عن تطلعات الارادة الشعبية للجماهير وبشكل يتجاوز سلبيات التجارب الانتخابية السابقة من حيث نظام انتخابي لم ينتج سوى كيانات طائفية وعرقية (انتخابات ٢٠٠٥) او نظام انتخابي تجاوز الأستحقاق الانتخابي لمعظم المرشحين ولم يعط لكل ذي حق حقه (انتخابات ٢٠١٠) .

٩- جعل الهيئة التشريعية (البرلمان) المحور الرئيسي للعملية السياسية الجارية في البلاد ، وذلك يتطلب بدوره تفعيل دور المعارضة البرلمانية كالية رقابية على عمل الحكومة للحد من تجاوزاتها. وهنا نعيب على بعض اعضاء النخبة الحاكمة العراقية بأن لهم قدم في السلطة وقدم في المعارضة ، فأعضاء هذه النخبة لا يستهدفون تقويم النظام واصلاحه ، وانما اسقاط الجزء الاخر من الحكومة الذين هم يشكلون جزءاً منها.

١٠- اجراء بعض التعديلات الدستورية التي من شأنها تعزيز عملية التوجه نحو الديمقراطية في العراق ، بما في ذلك النصوص التي تسعى لترسيخ الثقافة التقليدية في المجتمع

العراقي ، او تلك التي تثير حفيظة بعض التكوينات الاجتماعية والتي تسهم بشكل او اخر في تصديع الوحدة الوطنية.

١١- الاهتمام بالتعليم لما له من دور بارز في تعزيز عملية التحول نحو الديمقراطية ، حيث من خلاله يمكن نشر ثقافة سياسية مساهمة ، ونشر قيم التسامح والحوار والقبول بالاخر ، بالشكل الذي ينشئ جيلاً جديداً متشرباً بمبادئ الديمقراطية ليأخذ على عاتقه بدوره ترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي بما يعود بالنفع على العراق والعراقين اولاً واخيراً.

الخاتمة

لقد مر العراق بعملية تحول نحو الديمقراطية ، لكن ذلك التحول لم يأت بفعل تطور سياسي داخلي عن طريق ثورة شعبية ، أو برغبة و قناعة من لدن النخبة الحاكمة ، كما انه لم يكن من مخرجات موجة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم بعد سقوط الحكم الشمولي في الاتحاد السوفيتي ، بل أنه جاء نتيجة أحتلال عسكري مباشر. لذلك لم يكن ذلك التحول الديمقراطي منبثقاً من بيئة المجتمع العراقي ومعبراً عن خصوصيته لعدم أستكمال الشروط الموضوعية اللازمة لأنضاجه. فلا تزال النخب السياسية وكذلك القاعدة الجماهيرية غير مؤمنة فعلياً بالديمقراطية على الرغم من مناداتهم بالأيمان المبدأي بها ، كما أن المؤسسات السياسية لم تتمكن على الرغم من كثرتها من الاضطلاع بمهمة النهوض بأعباء التحول الديمقراطي ، ولم يظهر لحيز الوجود مجتمع مدني فعّال يستوعب زخم ذلك التحول ، وفوق ذلك كله لا تزال الثقافة السياسية العراقية تعاني من قصور ملحوظ في فهم معنى الديمقراطية ولا يزال العقل السياسي العراقي غير قادر على استيعاب المعنى الحقيقي لهذه المفردة ، وهذه كلها مستويات تعزيز عملية التحول الديمقراطي.

وقد توصل البحث الى نتيجة رئيسية مفادها أن العراق لا يمر الان بعملية تحول ديمقراطي ، بل بعملية تحول نحو الديمقراطية ، لأن الاول لم يستوف متطلبات تحقيقه ما يجعل منه مطلباً بعيد التحقق على المدى القريب، بل أنه خلاف ذلك يحتاج الى عقود عديدة لاحقة ولأكثر من جيل قادم.

لكن تشذيب سلبيات المرحلة الحالية، والقضاء على الصراعات السياسية والحزبية، وأعتماد الاسس السليمة للتحول الديمقراطي من ألايمان الفعلي بالشرعية الاخلاقية

للديمقراطية، وبناء مؤسسات سياسية مستقرة، ومجتمع مدني فاعل، وثقافة سياسية مساهمة.... الخ، كلها مقومات كفيلة بأختزال المدة الزمنية اللازمة للتحول الديمقراطي لتجعل من هذا الاخير نعمة على العراقيين بدلاً من أن يكون نقمة.

١- بلقيس احمد منصور ، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ،٢٠٠٤ ، ص٢٨.

٢- المصدر نفسه ، ص.٢٨

3- Josef Richard , Democratization in Ifrica after 1989 ,comparative and theoretical perspectiv , comparative politics, 1997, p.372.

٤- إكرام بدر الدين ، أتجاهات التحول الديمقراطي في شرق اسيا ، في محمد السيد سليم ، التحولات الديمقراطية في اسيا ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص.٣٢

٥- ثناء فؤاد عبد الله ، الاصلاح السياسي ..خبرات عربية (مصر : دراسة حالة) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٢ ، خريف ٢٠٠٦ ، ص-ص ١٧-١٨.

٦- قاسم علوان سعيد الزبيدي ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانية تداول السلطة سلمياً ، إطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص.٦

٧- عامر حسن فياض ، افكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية الحديثة ، ضمن كتاب سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق ، سلسلة رقم ١٣ ألتي تصدر عن جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص.١٥٢

٨- احمد يوسف احمد وآخرون : ندوة عن "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على مصر" مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٦ ، شباط ٢٠٠٢ ، ص ١١٩.

٩- ضياء طيارة ، العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٢ ، شباط ١٩٩٥ ، ص.١٤٢

١٠- ولاء علي البحيري ، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي في التسعينيات (الاسباب والتداعيات) مجلة المستقبل ، العدد٢ ،كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص ص ٦-٧.

١١- نقلاً عن بلقيس أحمد منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص.٣٥

١٢- سيمور مارتن ليبست ، رجل السياسة الاسس الاجتماعية للسياسة ، ترجمة خيري حماد وشركاه ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٢٣.

١٣- بلقيس أحمد منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

١٤- فتحي العفيفي ، الفدرلة والدسترة في الخليج العربي ... دراسة في عقيدة التفكيك ، في باسل بجك واخرون : الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات واسس التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٨٠.

١٥- سيمور مارتن ليبست ، مصدر سبق ذكره ، ص.٩

١٦- سعد الدين أبراهيم ، مقدمة لكتاب فالح عبد الجبار ، الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، دار أبن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ،١٩٩٨ ، ص.٦

١٧- خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص .٢٣٥

١٨- علي عباس مراد ، التنمية السياسية وازمة المشاركة محاولة في تحديد المفهوم – بحث في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص.١٢٠

١٩-نقلاً عن ليام أندرسن و غاريث ستانسفيلد ، عراق المستقبل ديكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم ، ترجمة رمزي ق.بدر ، دار الوراق للنشر ، لندن ،ط١ ، ٢٠٠٥، ص.٣٥٥

٢٠- نقلاً عن عبد الجبار أحمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص.٨

٢١- محمود عاطف البنا ، النظم السياسية : أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية ، مطبعة النجاح الرئيسية ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧ ، ص.٤٩

٢٢- رند رحيم فرنكي ، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٩ ، ٢٠٠٣ ،ص ص ٨٠-٨٢.